

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان

لقد اتصلت بي يوم أمس السلطات الرسمية الجزائرية بغية ترتيب لقاء مع وزير منتدب من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من اجل "الحوار حول مشروع المصالحة والسلم الذي طرحه الرئيس بوتفليقة" على حد تعبير الجهة المتصلة. وبعد تقليب الأمور واعتبار أن الأصل هو قبول الحوار وفتح باب النقاش، والتذكير بأني لم أقم إلى يوم الناس هذا بأي اتصال مع جهة رسمية في النظام الجزائري منذ إنقلاب جانفي 1992، فإني قررت عدم تلبية هذه الدعوة ورفضت لقاء السيد الوزير المنتدب وذلك للأسباب التالية :

• إذا كان الغرض من اللقاء هو تبادل الآراء حول ميثاق السيد بوتفليقة، فإني لا أرى جدوى من ذلك لأن هذا الميثاق غير غير مطروح للنقاش وغير قابل للتعديل ، في الوقت الذي أرى أنه مشروع خطير على مستقبل الجزائر لأنه يشوه الحقيقة ويبرئ بل يمجده جهات يعلم العام والخاص أنها اقترفت جرائم عظيمة ضد الشعب الجزائري، ولا يعالج أسباب الأزمة وتركتها، ثم إن هذا الميثاق يؤسس لكبت الحريات ويدوس على حقوق أساسية للمواطن الجزائري ، إضافة إلى إدانته من طرف كل الجمعيات الدولية لحقوق الإنسان ،

• إنني لا يمكنني أن أخوض إلا في حوار جاد يدرس بموضوعية وشفافية الجوانب المختلفة للأزمة الجزائرية التي يبقى أصلها سياسيا، لا غير. وبما أنني ألاحظ أن أطرافا في السلطة تريد استدراج ما أمكن من المعارضين للإيحاء أن الكل يدعم ميثاق السيد بوتفليقة، كما يكرره مثلا الوزير عبد العزيز بلخادم، فلن أقبل بأن أكون ورقة، مهما كان حجمها، تستغل للترويج لحملة المؤيدين لميثاق بوتفليقة،

• لقد أبلغت السيد الوزير المنتدب أنني سأبقى مستعدا للعمل من أجل السلم والأمان وفض النزاع والمصالحة الحقيقية في بلادنا الجريحة، غير أنني أعتبر أن الأجواء غير مهيئة اليوم للأسف من أجل مثل هذا اللقاء بفعل السلطة الجزائرية التي تحرص على فرض نظرتها بل والمداومة في سياسات الإقصاء وتسليط العقوبات على المخالفين، كما هو الحال بالنسبة للسيد علي بن حاج الذي أعيد اعتقاله لا لذنوب إلا لكونه أدلى برأيه في مقابلة صحفية. وإني أعتبر أن إطلاق سراحه ورفع المظالم العديدة على غيره من المواطنين من سياسيين وصحفيين وغيرهم ورفع حالة الطوارئ يعتبر خطوة أولية ضرورية لفتح الباب أمام الحوار الذي يتمناه كل مخلص للجزائر وشعبها.

أما فيما يخص الاستفتاء المعروض على الشعب الجزائري يوم 29 سبتمبر 2005 فأقول ما يلي :

• المشروع لم تستشر فيه الطبقة السياسية، لا الموالية ولا المعارضة، كما أنه يتجاهل الطبيعة السياسية للأزمة الجزائرية، ومن ثمة فيبقى محسوبا على محرره ولا أرى معنى للتصويت عليه،

●الانتخابات لايمكن أن تكون حرة ، لأنها تجري في ظروف حصار وتوتر أمني مقنن بحالة الطوارئ التي لا يريد النظام رفعها. ثم أن الرأي المخالف لا حظ له في الحملة الأحادية التي لا يمكن تصنيفها إلا في خانة ما اعتادته الأنظمة الشمولية القمعية، وحتى الصحافة مهددة بالعقاب فهي لا تجرأ على نشر ما يخالف الموقف الرسمي، إن ما يجري اليوم في الجزائر لم يرق إلى ما يتمناه الشعب حقيقة من أجل حل نهائي وعادل للأزمة السياسية ولا بد للنظام الحاكم في الجزائر أن يعود إلى رشده ، وإنّ الشعب الجزائري سيستعيد حقوقه كاملة إن شاء الله،، فما ضاع حق وراءه طالب وسيجعل الله بعد عسر يسرا.

إمضاء : د. مراد دهينة

حرر في يوم 20 شعبان 1426 الموافق لـ 24 سبتمبر 2005